دفاعاً عن مبادرة العراق الديموقراطي

شيلي الملاط

الاقتناع بالضرورة الديموقراطية لأهلنا في هذه المنطقة، ورفض المعايير المزدوجة لاسيما تلك المرتبطة بالتعامل الدولي مع اسرائيل – هي قيم ومفاهيم تشترك بها غالبية جامعة ان لم تكن مطلقة. واذا كانت تلك المشتركات هي نقطة الانطلاق فهي ايضا تشكل الهدف. اما نقطة الاختلاف، فهي التي تتعلق بالسبيل من نقطة الانطلاق الى نقطة الوصول. وحدة الخلاف لا يجوز الاستهانة بها في موضوع هذه السبل.

ان "مبادرة العراق الديموقراطي"، كما باتت معروفة ليست مجرد بيان، وإن كانت مهمة كونها بيانا اجتمع فيه لأول مرة منذ اكثر من عقد قياديو الفكر العربي (والتركي) وانضم اليهم زملاء عديدون في اوروبا، املاً من هؤلاء بتفادي الحرب وفتح صفحة الحرية للعراقيين في آن واحد.

نعم مفيد هذا اللقاء، كما هو مفيد طرح صوت عربي في الخلاء الذي يصدم به العالم نظام العلاقات الدولية المترهل في بلادنا العربية. البيان مهم في هذا الاطار، وفي اطار القاء روابط جديدة بين الفلسطيني والعراقي والمصري واللبناني، روابط نظرة وعمل مشترك الى الهدف الواحد انطلاقا من الاقتناعات الواحدة التي تضمهم اليوم في وجه التاريخ مع زملاء عديدين اوروبيين واميركيين.

واذكر الفكرتين البسيطتين في هذا البيان الأولى، واللتين جاءت المساندة الاوروبية تبلورهما بعد اسبوع: لا للحرب، وضرورة فرض مراقبين لحقوق الانسان في جميع انحاء العراق لفتح صفحة جديدة للانسان العراقي وجماعاته المختلفة.

واذا كانت الفكرة الاولى مكنوز ملايين المتظاهرين، وقد شاركناهم تظاهرهم في بلجيكا ونيويورك – أتحدث عائليا –، فالفكرة الثانية طرحها جديد على الساحة الدولية في الازمة هذه. الفكرة ليست جديدة على الساحة العالمية، ولها سوابق عديدة أهمها تقديمها من جانب جمعية الأمم المتحدة مرات عدة لتفعيل القرار ٦٨٨ الذي يطلب من الحكومة العراقية التوقف عن قمع شعبها. فمراقبو حقوق الانسان هم الآلية الوحيدة الكفيلة بفرض هذا الوضع والمحافظة عليه أياً كان في الحكم في بغداد.

ولهذا لا أرى سجالاً ممكناً متى صفت النيات وارتفعنا فوق تأويل نص ليس أهلاً للتأويل. ورب قائل مع الصديق جوزف سماحة، أن هذه لا تذكر الطغيان الاميركي، بل تصب في البرنامج الاميركي الاميريالي، والسيطرة على النفط او خلق الدول المقاومة لاسرائيل الخ...

هذه الحجج ليست بالضرورة خاطئة، إنما ليست موضوع المبادرة: موضوع المبادرة هو طرح الديموقراطية في بغداد على نحو جدي، وهو إبدال الحديث عن سلاح دمار شامل بحديث عن حفظ حياة الفرد في العراق، من السجين السياسي المعذب في أقتم قبو في البصرة، مروراً بضابط الارتباط في المركز الحزبي في كركوك، وحتى شخص الحاكم العراقي: على هذه الارواح أن تحفظ، بل لا يجوز أن تزهق روح اضافية مع السياسة الاقليمية او ضدها على طرفي النقيض، مع وجود صاروخ او مكتبر ما او ضده – بل اكثر من ذلك، وعلى اساس السوابق التاريخية المختلفة، بل السوابق في تاريخ العراق الحديث، وعلى اساس الآليات في الشرعية الدولية التي اشتركنا في بلورتها على امتداد العقد الماضي، فإن فكرة نشر المراقبين الدوليين بكثير من الأمم المتحدة هي ركيزة لتجنب الحرب كما تجنّب الاهتمام بمواضيع باتت هامشية بالنسبة الى الانسان العراقي.

اما هذه الآليات، فقد بلورها زملاؤنا الاوروبيون في ندائهم المركّز، ويختصر بتقديم موقف موحد اوروبي على هذا الاساس توافق عليه واشنطن وترضى به – وإن لم تتحمس له – الحكومات العربية، كما تقديم وجود المراقبين الدوليين – مع ما يتطلبه من القسر الضروري، ونحن نعرف أنه لن يكون ذا شأن متى اجتمع العالم عليه.

مساهمة في ندوة نظمتها "حركة التجدد الديموقراطي"